

«طائف عراقي» يحجّم السعودية: أنقرة ترث الرياض



على الرغم مما تواجهه معركة الموصل من عثرات جعلت الحديث عن حسم قبيل نهاية العام الجاري أقرب إلى المستحيل، تواصل العجلة السياسية شق طريقها لما بعد المعركة، وإن بصعوبات لا تقل ضراوة عن تلك التي تعترض القتال. على أكثر من مستوى، يتحرك عرابو مشروع «التسوية الوطنية» (الأخبار العدد ٣٠٢٣)، في محاولة لاستقطاب الدعم المحلي والإقليمي والدولي للخطة، بما يكفل وضعها على سكة التنفيذ. وإذا كان الموقف التركي يشي باستعداد أنقرة لتسهيل «التسوية» مقابل مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية، فإن السعودية تتعامل مع المشروع بمنطق الخاسر الذي يحاول استدراك قطار المبادرة واستنقاذ ما يمكن إنقاذه

دعاء سويدان

إلى إيران، توجه مهندس المشروع، رئيس "المجلس الإسلامي الأعلى"، عمار الحكيم، ضمن جولة إقليمية قادته إلى الأردن ابتداءً، ومن المنتظر أن تحطّ به في مصر. هناك استمع الحكيم إلى موقف واضح: "قيام التحالف الوطني العراقي بتقديم مقترح للمصالحة الوطنية في هذا البلد يشكل خطوة قيّمة جداً" وفي غاية الأهمية للمستقبل السياسي العراقي"، وفق ما قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. موقف يستبطن دعماً ودفعاً لخطة "التسوية"، التي يبدو أن طهران تريد استثمار اللحظة العراقية الراهنة في إرسائها، تحقيقاً لهدفين رئيسيين: أولهما تثبيت موقعها كراعٍ للبيت السياسي العراقي، وثانيهما ترتيب أحجار الدومينو مع أنقرة بما يضمن استبعاد السعودية من خريطة النفوذ المستقبلية.

تراهن إيران في بلوغ مرامها الأخير على استشعار "المكوّن السني" في بلاد الرافدين خيبة أمل إزاء المشروع السعودي الذي أدخل المحافظات الغربية والشمالية في أتون التدمير والتهجير، وكذلك على النجاح النسبي الذي حققته تجربة "الحشد العشائري"، معبدة السبيل لترجمتها سياسياً بإضفاء "شرعية سنية" على العملية السياسية، فضلاً عن استعداد تركيا للدخول في صفقة تضمن لها حصة وازنة في معادلات جارتها الجنوبي.

هكذا، تبدو أنقرة في طور وراثة السعودية في العراق. كل الصراخ الذي علا مع بدء معركة الموصل، مستقوياً بوجود القوات التركية في بعشيقه، رافعاً لواء "الدفاع عن أهل السنة"، ومحذراً من مقارنة تلغفر، يظهر الآن كما لو كان "جعجة" إعلامية لاستدرار مكاسب سياسية. قبل أيام، هاتف رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم، نظيره العراقي، حيدر العبادي. أشاد يلدريم، خلال الاتصال، بنجاحات القوات العراقية في الموصل بعدما كان قال: "(إننا) غير متفقيين مع حلفائنا حول هذه العملية".

تبدو الساحة العراقية

مقبلة على مقايضة تنال تركيا بموجبها زعامة السنّة

كذلك تعهد بسحب القوات التركية من بعشيقه بعد انتهاء المعركة، وشدد على ضرورة "اجتماع اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين في العاصمة العراقية بغداد"، مؤكداً أن بلاده "تسعى إلى إدامة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق". مبادرة ومواقف أوحى باستعداد أنقرة لتحطيم جيل الجليد بينها وبين بغداد، وحتى لتصفير الأزمات مع الجانب العراقي والقيام بدور "إيجابي" في إعادة ترتيب أوراقه. عزز تلك المؤشرات حديث مكثف عن ضغوط تركية على "تحالف القوى العراقية" لفصل مساري "التسوية" وقانون "الحشد الشعبي" عن بعضهما، والتعامل الإيجابي مع مشروع "التحالف الوطني".

بالنتيجة، لا يُستبعد أن تكون الساحة العراقية مقبلة على مقايضة تنال تركيا بموجبها "زعامة السنة"، ورضاءً عراقياً بمحاربة "العمال الكردستاني" في قنديل وسنجار وغيرهما من المناطق الجبلية (ومن بعده شراكة إيرانية في محاربة المشروع الكردي في سوريا؟)، مقابل تقديم تسهيلات لمشروع "التسوية" وكبح جماح الضغوط التي يمارسها "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بزعامة مسعود البرزاني على بغداد، (ولا يُستبعد أن يقابل ذلك بضغوط إيرانية على الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال الطالباني، لفرملة اعتراضه على زعامة البرزاني لإقليم كردستان).

بالعودة إلى جولة الحكيم، فإن محطاتها الأولى كانت الأردن الذي يحتضن، منذ سنوات، أبرز وجوه "المعارضة العراقية". التقى رئيس "التحالف الوطني" في العاصمة عمان الملك عبد الله الثاني، طالباً توسطه لدى "القوى السنية" للدفع قدماً لمشروع "التسوية". تسرّب أن الحكيم طلب أيضاً وساطة أردنية لترطيب الأجواء مع السعودية والتوطئة لمشاركة عراقية هادئة في القمة العربية المقبلة المنتظر عقدها الربيع المقبل في الأردن، انسجماً مع ما تنص عليه مسودة "التسوية" من "التزام العراق مبدأ

الحياد والتوازن في العلاقات مع دول العالم". وعد عبد الله الثاني خيراً على المستويين المذكورين، إلا أنه نصح الحكيم، وفق أنباء متداولة، بعدم التوجه إلى مصر منعاً لاستفزاز السعودية. نصيحة لا يبدو أن صاحب المبادرة سيعير أذناً صاغية لها، في ضوء تأكيد "المجلس الإسلامي الأعلى"، يوم الأحد، أن رئيسه سيتوجه إلى مصر بعد زيارته لإيران.

يتطلع الحكيم، من خلال تعريجه على القاهرة، إلى إكساب مشروعه أصواتاً وازنة إضافية، لما لمصر من مكانة معنوية في "العالم الإسلامي". وهذا، على الأرجح، سيضيفهما جديداً إلى العقل السعودي المشغول بمواقف النظام المصري إزاء الحرب في سوريا، لكون تقدم القاهرة للعب دور على الساحة العراقية يشكل تهديداً جديداً لما تعتبره المملكة حقاً حصرياً لها بـ"زعامة العالم السني". تهديد تنصدر هواجسه المشهد بعدما ضاقت الرياض بانفتاح أبواب البصرة أمام مصر التي قطعت عنها شركة "أرامكو" السعودية، فجأة، مساعدات بترولية، كان يفترض أن تمتد على خمس سنوات.

في الخلاصة، تبدو السعودية الخاسر الوحيد من مشروع "التسوية" في حال سلوكه طريق التنفيذ. ولذلك، يُحتمل أن تعمد المملكة إلى اتخاذ إجراءات احترازية تحسباً لما ستؤول إليه الأوضاع بعد طي صفحة الموصل. في هذا الإطار، يدور الحديث عن زيارة مرتقبة لـ"رجل المهمات الصعبة"، ثامر السبهان، لبغداد، لإبلاغ المسؤولين العراقيين شروط بلاده لمباركة "التسوية". شروط تفيد بعض المعلومات بأنها تتضمن إطلاق سراح سجناء سعوديين، وإيقاف "التحريض" على الرياض من قبل أطراف في "التحالف الوطني"، وإبعاد قوات "الحشد الشعبي" عن المناطق الحدودية مع السعودية، وعدم اتخاذ "مواقف معادية" للمملكة في الأزميتين السورية واليمنية، على أن تتعهد الرياض بدعم مالي "سخي" لعملية إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب على تنظيم "داعش". وبالنظر إلى هشاشة الأوراق التي بات يملكها الجانب السعودي في الساحة العراقية وصآلتها، فلا تظهر شروطه إلا كمحاولة لفرملة القطار واستنقاذ ما يمكن إنقاذه. محلياً، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. داخل "التحالف الوطني" نفسه، لا رؤية موحدة لمشروع "التسوية". صحيح أن مسودة المشروع عرضت على الهيئتين القيادية والسياسية لـ"التحالف"، ونالت موافقة جميع الأطراف، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر؛ إلا أن التطورات عادت لتظهر خلافات بين أصحاب المبادرة أنفسهم. نواب في ائتلاف "دولة القانون"، بزعامه المالكي، بدأوا قبل أيام شن هجمات على خطة الحكيم، على خلفية "وضع الإرهابيين محوراً رئيساً في قاعدة التسوية"، ما يعني "حكماً مسبقاً عليها بالإعدام" و"خيانة للشعب العراقي"؛ بينما أعلن مقتدى الصدر رفضه "أي اتفاقات على حساب دماء العراقيين"، معتبراً أن "صناديق الاقتراع وحدها تقرر الاتفاقات السياسية". مواقف، وإن بدت عالية السقف، إلا أنها قد لا تكون خارج دائرة متطلبات "البازار" الانتخابي، الذي بدأت فعالياته باكراً في العراق، مجلية استقطاباً حاداً بين الشخصيات والقوى "الشيعة".

على المقلب "السني"، ثمة ارتباك وتنافس يؤخران، حتى الآن، تبلور موقف واضح وموحد حيال مشروع

"التسوية". "تحالف القوى العراقية" رفض، قبل نحو أسبوعين، تسلم مسودة الخطة من ممثل الأمم المتحدة في العراق، يان كوبيتش، احتجاجاً على إقرار البرلمان قانون "الحشد الشعبي" دونما توافق؛ إلا أن أطراف "التحالف" عادت لتجتمع مساء الاثنين في منزل رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، لـ"مناقشة الموقف من ورقة التسوية التاريخية"، ما أوحى بإمكانية تحلل العقد، خصوصاً أن الاجتماع ضم علماء دين وقيادات سياسية من خارج البرلمان.

خارجياً، سلم كوبيتش في عمان الأمين العام لـ "المشروع العربي في العراق"، خميس الخنجر، نسخة من مشروع "التسوية". وعلى الرغم من أن الخنجر اعتبر أن "المضي بالمشروع سيكون صعباً في الوقت الحاضر"، إلا أنه شدد على "أهمية التسوية السياسية"، داعياً إلى "اتخاذ خطوات عملية لرأب الصدع". من جهته، أكد رئيس اللجنة المركزية لـ "المشروع الوطني العراقي"، الشيخ جمال الصاري، أثناء لقائه كوبيتش في عمان، "انفتاحه على كل الأطراف وعدم وجود محددات للتجاوز الإيجابي". أما نائب الرئيس السابق، طارق الهاشمي، فبدأ موقفه الأكثر تشدداً في انتقاد مبادرة "التحالف الوطني"، إلا أنه أبقى الباب موارباً بقوله إنه "لا بد أن يكون لباقي المكونات رؤيتهم في حل القضية العراقية، وعليهم أن يبادروا ولا يتأخروا". في المجمل، تظهر القوى والشخصيات "السنية" منفتحة على مبادرة الحكيم، بما يشي بإمكانية تدحرج مواقفها نحو قبول "التسوية" والانخراط في دينامياتها، ولا سيما مع وجود عنصر إقليمى وأممى صاغط.

هي إذاً جملة معطيات داخلية وخارجية ترفع أسهم مشروع "التسوية" وتقربه خطوات إضافية من دائرة الإقرار والتنفيذ. ولئن كان المخاض عسيراً، وفق ما توحى به المعطيات المتقدمة، إلا أن استنساخ "الطائف" اللبناني في العراق لم يعد ضرباً من المستحيل، بل أضحت احتمالاً حقيقياً وجدياً يمكن أن يبصر النور في المرحلة المقبلة. ولادة تشريع، إذا ما حصلت، الأبواب واسعة على مخاوف مما بعد سيناريوات "اللبننة"، في بلد فيه من الأزمات البنيوية ما يكفيه ويغنيه عن سوس "الموديل" اللبناني. روحاني يستقبل الحكيم: جهودكم قيمة جداً

التقى رئيس "المجلس الإسلامي الأعلى"، عمار الحكيم، أمس، الرئيس الإيراني، حسن روحاني، وبحث معه مشروع "التسوية التاريخية" المقترح من قبل "التحالف الوطني". وقال الحكيم، في بيان صادر عن رئاسة "التحالف"، إن "الرئيس روحاني أعرب عن تأييده لمشروع التسوية الوطنية"، لافتاً إلى أن "لدينا مشروعاً مطمئناً لكل مكونات الشعب العراقي". ونقلت وسائل إعلام إيرانية، بدورها، عن روحاني قوله، خلال اللقاء، إن "تشكيل التحالف الوطني العراقي يعتبر خطوة قيمة جداً في مسار صيانة أسس الوحدة الوطنية وتعزيزها في هذا البلد، من خلال استقطاب كل التوجهات والمكونات العرقية والمذهبية". كما نقلت عنه تحذيره من مساعي "معارضى الوحدة في العراق لإثارة التفرقة، وتهيئة الأجواء للمضي قدماً في تنفيذ مخططاتهم".

والتقى الحكيم، كذلك، رئيس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني، وأوردت وكالة "فارس" الإيرانية تأكيد

الحكيم، أثناء اللقاء، "أننا عازمون على تحويل تحرير الموصل إلى عامل مهم لتعزيز الوحدة الوطنية في العراق".